



# النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٢ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

## ■ الاقتصاد المغربي يحقق نمواً 3.8 في المئة

وأسعار المواد الأولية، ما سينعكس إيجاباً على الاقتصاد المغربي والمؤشرات الماكرو اقتصادية، التي تحصر عجز الموازنة في نحو 3 في المئة من الناتج الإجمالي، وعجز حساب المدفوعات الخارجية بـ4 في المئة.

وهذه النتيجة هي أفضل معدل في منطقة شمال أفريقيا إذا قورنت بتونس والجزائر اللتين تواجهان عجزاً أكبر في الموارد المالية الخارجية يبلغ نحو 10 في المئة من الناتج.

سجل الاقتصاد المغربي خلال الربع الثالث من العام الجاري نمواً بنسبة 3.8 في المئة، بعدما كان حقق نمواً بلغ 4.2 في المئة في الربع الثاني. ومن المتوقع أن يحقق 3.9 في المئة في الربع الرابع. وتوقع المركزي المغربي أن يتواصل النمو في العام المقبل ليبلغ 3.1 في المئة مقابل 4.3 للعام الحالي بفضل موسم زراعي جيد ساهم بـ14.7 في المئة من القيمة المضافة، وانتعاش ملحوظ في الأسواق العالمية، وتحسن في أداء اقتصادات منطقة اليورو والتجارة الدولية



## ■ "النقد الدولي" يتوقع نموًا 1.5 في المئة للجزائر

إيرادات الجزائر من صادرات الطاقة مع نهاية العام الحالي 31 بليون دولار وذلك مقارنة بـ 27.5 بليون في 2016، وانخفاضاً من 60.3 بليون قبل ثلاث سنوات.

توقع صندوق النقد الدولي ألا تزيد نسبة النمو في الجزائر هذا العام عن 1.5 في المئة لتتخفص إلى 0.8 في المئة خلال العام المقبل 2018.

ووفقاً للتقرير نصف السنوي لـ "صندوق النقد الدولي"، سوف ينتعش الاقتصاد الجزائري عام 2022 ليحقق نسبة نمو بـ 2.4 في المئة، إضافة إلى تراجع نسبة التضخم لتستقر في حدود 5.5 في المئة خلال العام الحالي قبل أن تتراجع إلى 4.8 في المئة العام القادم. وقدّر الصندوق نسب البطالة المتوقعة للعام الحالي بـ 11.7 في المئة و13.2 في المئة العام القادم 2018.

في الموازنة، توقع وزير المال الجزائري عبد الرحمن راوية أن تبلغ



## ■ ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى الأردن

9.1 في المئة، حيث بلغ عدد سياح المبيت حوالي 3.263 مليون سائح مقارنة بـ 2.990 مليون سائح. وسجل عدد زوار المواقع السياحية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مقارنة بالعام الماضي ارتفاعاً، حيث زاد عدد زوار البتراء %31.8، فيما ارتفع عدد زوار وادي رم %66.1، وارتفع عدد زوار مادبا %48.7، وارتفع عدد زوار جبل نيبو %65، وارتفع عدد زوار المغطس %21.6، وارتفع عدد زوار عجلون %10، فيما ارتفع عدد زوار الكرك %8 في المئة.

ارتفع العدد الإجمالي للسياح القادمين إلى الأردن، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بنسبة 9 في المئة، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وبلغ العدد الإجمالي للسياح الوافدين إلى الأردن حتى نهاية شهر أيلول (سبتمبر) حوالي 4.041 مليون سائح مقارنة بـ 3.720 مليون سائح خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وشهد عدد سياح المبيت خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي ارتفاعاً بنسبة



## ■ النقد الدولي " يخفض توقعاته للاقتصاد القطري

خفض صندوق النقد الدولي من توقعاته لنمو اقتصاد قطر خلال العام الجاري 0.9 في المئة إلى 2.5 في المئة، مقابل توقعاته السابقة عند 3.4 في المئة. ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي تشرين الأول 2017، الصادر عن الصندوق، من المتوقع أن يتسارع نمو الاقتصاد القطري إلى 3.1 في المئة عام 2018. ووفق توقعات صندوق النقد، سيتراجع التضخم في قطر إلى 0.9% خلال العام 2017، بينما سيعاود الارتفاع في العام المقبل إلى 4.8 في المئة، مع الإشارة إلى أن التضخم في قطر قد سجل معدل 2.7 في المئة خلال العام الماضي. ورجح صندوق النقد الدولي، ارتفاع فائض الحساب الجاري إلى 2.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجاري، على أن ينخفض في 2018 إلى 1 في المئة.



## ■ الاقتصاد المصري يحقق نموًا 4.5 في المئة

تحرير سعر الصرف في نوفمبر (تشرين الثاني) مما أدى إلى فقد الجنيه نصف قيمته مقابل الدولار.

وجاء تحرير سعر الصرف في بداية تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي مرتبط بحصول مصر على قرض مدته ثلاث سنوات بقيمة 12 مليار دولار. ويشمل البرنامج رفع الضرائب وخفض الدعم. وتهدف الإصلاحات إلى إنعاش الاقتصاد الذي تضرر كثيرا من نقص العملة الصعبة والاستثمار في أعقاب ثورة 2011.

أظهر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أنه من المتوقع أن ينمو اقتصاد مصر 4.5 في المائة في السنة المالية 2017 - 2018. وبحسب التقرير من المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم في أسعار المستهلكين في مصر في السنة المالية 2017 - 2018، 21.3 في المئة.

وكان صندوق النقد توقع أن ينخفض التضخم في مصر إلى ما يزيد قليلا على عشرة في المائة بنهاية السنة المالية الحالية. وتعاني مصر التي تعتمد على الواردات من ارتفاع معدل التضخم منذ



## ■ 6.6 مليار دولار عجز موازنة الكويت

أظهرت بيانات رسمية بلوغ العجز النقدي لموازنة دولة الكويت نحو ملياري دينار (ما يعادل 6.6 مليارات دولار)، منذ بداية السنة المالية في إبريل/ نيسان وحتى سبتمبر/ أيلول الماضي، حيث يتضمّن هذا الرقم نسبة الـ 10 في المئة الخاصة باحتياطي الأجيال المقبلة. وبلغ إجمالي الإيرادات نحو 7 مليارات دينار (ما يعادل 23 مليار دولار)، أما المصروفات فقد بلغت 6.7 مليارات دينار (ما يعادل 22.1 مليار دولار) للفترة نفسها، مع الأخذ بالاعتبار أن العجز النقدي يمثل الفرق بين جملة المصروفات وجملة الإيرادات، دون التسويات النقدية التي تتم بين المالية والجهات الحكومية، لذا من الممكن أن ينخفض هذا الرقم بعد هذه التسويات. علما أن العجز دون احتساب الـ 10%، بحدود 1.2 مليار دينار (ما يعادل 3.9 مليارات دولار).



## ■ 4624 مليون دولار عجز الهيزان التجاري التونسي في أيلول 2017

9327 مليون دينار، أي حوالي 3757 مليون دولار قبل عام. وعلى الرغم من التحسن المسجل في صادرات العديد من القطاعات مثل الطاقة والمنتجات الغذائية والتمور، إلا أنّ تراجع صادرات الفوسفات بـ 11.2 في المئة أثر سلبا على عائد الصادرات التونسية إجمالا بالإضافة إلى تأثير ارتفاع الواردات الزراعية والغذائية الأساسية بنسبة 21.9 في المئة.

سجل العجز التجاري التونسي ذات معدلات السنة الماضية تقريبا حيث بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات نهاية أيلول (سبتمبر) 68.2 في المئة مقابل 69.2 في المئة خلال ذات الفترة من العام السابق.

وقدّر المعهد التونسي للإحصاء حجم العجز المسجل في أيلول بـ 11480 مليون دينار تونسي، أي 4624 مليون دولار، مقابل



## ■ البنك الدولي يتوقع للبنان تحويلات بـ 7.87 مليار دولار

توقع البنك الدولي في تقريره الصادر حول "الهجرة والتنمية" أن تصل تدفقات التحويلات المالية إلى لبنان حدود الـ 7.87 مليار دولار مع نهاية هذا العام، أي بزيادة نسبتها 3.3 في المئة مقارنة بعام 2016. وستشكل تدفقات التحويلات المالية لعام 2017 ما نسبته 14.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

وفي هذا الإطار، رأى الخبير الاقتصادي والاستشاري في "بنك بيمو" روجر ميلكي، أنّ "الزيادة في أسعار الفائدة على الودائع المحلية وعمليات الهندسة المالية للبنك المركزي تجذب المزيد من الأموال إلى البلاد"، لافتا إلى أنّ "بعض العاملين لحسابهم الخاص الذين يعملون في الخارج، وخاصة في أوروبا، ينقلون أموالهم إلى السوق المحلية من أجل تحسين أوضاعهم المالية. وهذا ما يسهم أيضا في نمو التحويلات المالية".

